تداعيات فايروس كورونا على العمل البرلماني في لبنان

باسمة عيسى(*)

الملخص:

لم يعتقد الكثير من الناس أن ظهور فايروس وتحوله إلى وباء وانتشاره بهذه السرعة في العالم سيكون له الأثر البالغ في تغيير أنماط حياة البشرية كافة، وبات على الناس التأقلم معه، بل أكثر من ذلك، أصبح هذا الوباء من أكثر المواضيع المثيرة للاهتمام حتى إن شركات ومؤسسات كبيرة غيرت نظام عملها تماشيًا مع الحالة الجديدة. الحديث عن فايروس كورونا يطول، خصوصًا أنه متزامن مع يومياتنا وبات جزءاً لا يتجزأ من اهتمام كبرى الشركات والمؤسسات لناحية تأمين الوقاية المناسبة لموظفيهم، فضلًا عن تغيير نمط العمل بما يتلائم مع متطلبات المرحلة الحالية التي يبدو أنها طويلة الأمد.

في هذه الورقة البحثية سندرس تأثير فايروس كورونا على العمل البرلماني في مجلس النواب اللبناني، وتداعيات انتشار هذا الوباء على عمل مجلس النوّاب بشكل عام. حيث أظهرت دراسات مشابهة جرت في عدة دول: أن المؤسسات باتت تنتهج أسلوبًا حديثًا أقرب إلى اعتماد العمل عن بُعد من خلال وسائل التواصل الرقمية الحديثة التي سهلت وسرعت العمل بشكل عام إلا ما يستدعي الحضور المباشر لإنجاز بعض الأعمال. تمامًا كما انعكس ذلك على عمل مجلس النّواب في لبنان الذي اعتمد العمل عن بعد في حالات قليلة تتعلق بعمل النوّاب والاجتماعات التي كانت تتم عبر تطبيقات التواصل عن بعد من zoom أو google meet، أو غيرها من التطبيقات. كما أن دوامات الموظفين في المجلس تأثرت بحيث أصبحت بشكل دوري بما يشكل حوالي ٣٠٪ من أساس الموظفين في المؤسسة التشريعية.

المقدمة:

تأثر لبنان كما دول العالم من تداعيات

(*) باحثة.

انتشار جائحة كورونا أو ما عُرف بـ"COVID - 19" مع اختلاف التسميات، وكان لهذا الأثر تداعيات سلبية جدًا على الحياة العامة بشكل عام والحياة النيابية على وجه التحديد، فمع بروز تحديات متابعة العمل للضرورات التي تستعدي وُجوب العمل على إقرار قوانين من شأنها سلامة حياة الناس وتسلم عمل البلاد كمؤسسة تشريعية، كان لا بد للمجلس من أن يبقى على قيد العمل قدر المستطاع.

تذكرنا هذه الحالة بالدروس المستفادة من جائحة الإنفلونزا الإسبانية التي ضربت العالم منذ أكثر من ١٠٠ عام، نشرت مجلة Science بأن ثلاثة عوامل رئيسية وقفت في طريق الوقاية من هذه الإنفلونزا آنذاك، أولها أن الناس لا يقدّرون المخاطر التي يتعرضون لها، والثاني أن وجود وباء من هذا النوع يتعارض مع الطبيعة البشرية، فيفرض على الناس عزلة صارمة كوسيلة لحماية الآخرين، والعامل الثالث غالبًا ما يتصرف الأشخاص من دون وعي حول الخطر القائم على أنفسهم والآخرين (Van Bavel, 2020). من هذه النقطة يمكن الانطلاق لمعرفة أن الضرورات الصحية كانت ذات أولوية بالنسبة إلى الموظفين في مجلس النوّاب اللّبناني، خصوصًا أن المؤسسة التشريعية كانت من ضمن المؤسسات الأكثر تضررًا بعد انفجار مرفأ بيروت في آب ٢٠٢٠، حيث تأثر مبنى المجلس بشكل كبير وتضرّرت نسبة كبيرة من المكاتب والمرافق التابعة له.

تعيش البشرية اليوم في عصر التكنولوجيا الحديثة والتطبيقات الرقمية حيث تهيمن الصحف الإلكترونية والكتاب الإلكتروني والحكومة الإلكترونية، وأدى الانفجار في وسائل الاتصال والتحسينات الملحوظة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والمنافسة العالمية المفروضة إلى ثورة اتصالات تتنافس فيها المنظمات والمؤسسات من حيث تحسين أدائها الوظيفي تقنيًا (Ndou.V, 2004).

وأصبحت الحلول الرقمية حيوية لمعالجة العزلة وإبقاء الناس على اطلاع ومشاركة (UN, 2020)، وهذا يقودنا إلى التحقيق في مدى استخدام التقنيات الرقمية الحالية في البرلمان اللّبناني والتّطبيقات التي يستخدمها الموظفون في مجلس النوّاب بشكل عام لتسيير عمل المجلس في ظل جائحة كورونا وفي ظل التطور الرقمي الهائل في تكنولوجيا التواصل والمعلومات.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم التطبيقات الرقمية المتاحة والمستخدمة في مجلس النّواب اللّبناني، وتحليل العوامل المؤثرة على عمل المجلس خلال COVID-19 ومدة الحجر الصحي وما رافق تلك المدة من تداعيات أثرت في عمل المجلس. وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تعتمد على دراسة الظاهرة ووصفها وتفسيرها علميًا.

فرضيات الدراسة:

١. اضطر موظفو البرلمان والنّواب في فترة زمنية قصيرة جدًا إلى تغيير مجموعة كبيرة من الإجراءات الروتينية في عملهم بالمجلس.

٢. أجبرت جائحة COVID-19 الموظفين والنواب على تعلّم أنماط اتصال جديدة عن بعد.

تساؤلات الدراسة:

تدور الأسئلة المستخدمة في هذه الدراسة حول تجربة النّواب والموظفين في مجلس النّواب اللّبناني والتّغييرات التي طرأت على عملهم في خلال فترة الحجر الصحي وانتشار فايروس كورونا، وتوقفت الدراسة في شقها الميداني على استطلاع آراء موظفي المجلس لناحية تأثير جائحة كورونا على عملهم وعن

تجربة العمل عن بعد، ويمكن تلخيص تساؤلات الدراسة بالتالي:

١. كيف يتعامل الموظفون حيال تجربة عملهم عن بُعد في ظل انتشار جائحة كورونا؟

٢. ما هي التطبيقات الرقمية التي اعتمدوا عليها خلال فترة الحجر الصحي؟

٣. ما مدى تأثير العمل من المنزل على مهامهم الوظيفية؟

٤. ما هي التغييرات التي يتوقعونها في عملهم بعد الجائحة؟

المراجعات الأدبية:

أصبح COVID-19 مصدر قلق كبير للعالم ويبدو أن أثره الاجتماعي والاقتصادي سيكون بعيد المدى في هذا العالم المتصل ببعضه، ومن المحتمل أن يؤدي COVID-19 إلى تأثيرات معينة دائمة أو طويلة الأمد وبحلول الوقت الذي ينتهي فيه، من المحتمل أن نرى عالمًا جديدًا، ومعجمًا جديدًا لأسلوب الحياة (Kaushik & Guleria, 2020). وفي دراسة استقصائية حديثة، وجدت غالبية المستجيبين أن عناصر العمل التقليدية بشكل عام، إما ظلت كما هي، أو تأثرت بشكل إيجابي لا سلبي. أيضًا، إذا تم إعطاؤهم خيارًا لنموذج هجين يشمل العمل جزئيًا، والعمل عن بُعد، والعمل الجزئي في الموقع، فإن الغالبية العُظمى منهم أفادوا أنهم قادرون على إجراء ٨٠٪ على الأقل من مهمات عملهم بكفاءة. ووجدت الدراسة أن توقعات الموظف تتغير مع مراعاة ظروف ما بعد COVID-19 (Diab-Bahman, 2020). وقد تم تأجيج الاهتمام البحثي الأولي في العمل عن بعد، أو فكرة العمل عن بعد، خلال السبعينيات، عندما تم استخدام تعبير "العمل من المنزل" للإشارة إلى مصطلح العمل عن بُعد من مكان العمل، بشكل أساسي من خلال أساليب الاتصالات التكنولوجية، كبديل عن الحضور الجسدي (Nilles, 1976).

أظهرت دراسة أخرى أن التكيف مع العمل عن بعد كان سهلاً أو سهلاً للغاية وأنه حدث بسرعة كبيرة، وكانت الصعوبات الرئيسية التي واجهها الأفراد هي الافتقار إلى التفاعل المهني / التواصل مع زملاء العمل، ونقص الموارد المتعلقة بالبنى التحتية الداعمة، مثل الإنترنت أو الطابعة، والتوفيق بين العمل عن بعد مع الحياة الأسرية / الأعمال المنزلية / التفاني للأطفال وإدارة الوقت / الجدول الزمني (Tavares, 2020) في ١١ مارس ٢٠٢٠، صنفت منظمة الصحة العالمية (WHO) حالة طوارئ الصحه العامة الناجمة عن فايروس كورونا على أنها جائحة عالمية، تشكل كارثة عامة (WHO, 2020)، حينها قررت الغالبية العظمى من دول العالم إعتماد الحجر الصحي كإجراء احتواء تسبب فيه الفيروس.

يبدو أن هناك ارتباط إيجابي بين الإنتاجية والعمل عن بعد، يمكن أن يحدث هذا لأن العمّال يمكنهم العمل لساعات أطول (دون إضاعة الوقت في التنقل) واختيار استخدام هذا الوقت الإضافي للعمل مع مشاركة أقل في السياسة التنظيمية. في الوظائف التي تتطلب تركيزًا عاليًا، يتم الحصول على أداء أفضل في المنزل، أي العمل عن بُعد. يمكن أن يوفر العمل عن بُعد للموظفين المرونة اللّازمة لإدارة حياتهم الخاصة بشكل أفضل ويصبحوا أكثر إنتاجية (Beauregard, 2019). في هذا الإطار تناقش روشا أهمية التركيز وإدارة الوقت للعمل عن بعد في أثناء ساعات العمل، تسعى القراءات الأكثر تفاؤلاً إلى التأكيد على الجوانب الإيجابية، لكنها بعيدة كل البعد عن إعتبارها مفيدة بشكل كبير، وتنطوي على بعض المخاطر لكل من العامل والمجتمع، من حيث المخاطر، يبرز شكل التواصل الاجتماعي للعمال (Rocha, 2018).

دفعت جائحة كورونا عددًا كبيرًا من

الأشخاص إلى العمل عن بُعد، العمل من المنزل (WFH) هو مفهوم سيصبح الآن ميزة دائمة في عالم الشركات، لقد أظهر الوضع الوبائي الحالي أن WFH هي عملية تجارية فعالة لضمان استمرارية العمل وأيضًا لتوفير التوازن بين العمل والحياة الشخصية للموظفين، ويمكن أن يكون لها فائدة اقتصادية وإنتاجية كبيرة للمؤسسات إذا تمت إدارتها بفعالية (Kaushik & Guleria, 2020).

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجلس النواب اللبناني:

غالبًا ما تستخدم وسائل الاتصال الرقمية في مجلس النواب اللّبناني وفق أنماط داخلية وخارجية، حيث أصبح من الضروري أن يتعامل المجلس مع التكنولوجيا الحديثة بأدواتها مختلفة، كنظام إعلامي حديث يقوم على عنصرين أساسيين: المعلومات والاتصال، أي حديث عن الإعلام في عصرنا الحالي لا يمكن أن يكون خارج خصائص الإعلام الحديث وعناصره ومؤسسات مجتمع المعلومات، وهذا ما يدفعنا للبحث عن الهُوية الإلكترونية للمؤسسة التشريعية في لبنان (Basheir, 2003).

وفي هذا الصدد، تظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لدعم استراتيجيات الحوكمة قوة دافعة مهمة لتحقيق هذا التحول، لا سيما في سياق ضغوط السوق الدولية والمنافسة العالمية. إنه يوفر فرصةً مهمةً للابتكار وتقوية وتحسين طرق العمل ويخلق الكثير من المزايا (WDR, 2016)، من أجل السعي لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من الضروري وضع استراتيجيات للحوكمة الرشيدة والحكومة الإلكترونية من خلال تحديد الآليات والعمليات والنتائج Á(Dhaoui, 2020)

تعمل غالبية البرلمانات في العالم على تطوير أنظمة تقنية حديثة تسهل عمل البرلمان وتتابع التكنولوجيا بأشكالها المختلفة، في لبنان، كان لمجلس النواب نظامًا إلكترونيًا حديثًا منذ عام ١٩٩٢، يقدم خدمات مختلفة لأعضاء البرلمان وموظفي البرلمان في مختلف الدوائر، فضلًا عن وجود المكتبة الإلكترونية التي يستفيد منها أعضاء البرلمان والموظفون بشكل مباشر، ونظام التصويت الإلكتروني في القاعة العامة، والموقع الإلكتروني للمجلس، والبريد الإلكتروني للنائب، وإدارة المعلوماتية في المجلس، بالإضافة إلى (تطبيق الهاتف المحمول)، وتقنيات إضافية تسهل عمل الموظفين في المجلس.

ويمتلك مجلس النّواب اللبّناني عددًا من الوسائل التقنية التي يحتاجها الإعلام للقيام بعمله، بدءًا من غرفة الصحافة المجهزة بكل وسائل الاتصال، مروراً بالمكتب الإعلامي لمجلس النواب الذي يشير إليه الإعلاميون عند الحاجة، وكذلك حضور ممثلين دائمين داخل مجلس النواب لوسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة والإلكترونية جميعها، وصولاً إلى دائرة المعلوماتية والتي تعتبر من مصادر المعلومات الرئيسية والمهمة.

نظام ملاحقة القوانين إلكترونيًا "BTS": في العام ٢٠٠١ تم البدء بعمل قاعدة بيانات لجمع اقتراحات القوانين المقدمة من النوّاب ومشاريع القوانين المقدمة من مجلس الوزراء، حيث يتمُّ تبويب هذه البيانات تقنيًا بعد ترقيمها، وهو ما عرف بنظام ملاحقة القوانين أو برنامج متابعة القوانين BTS (Bill Tracking System) بالتعاون مع جامعة New York Albany الأمريكية، (Moawad, 2020)، وتم تحديث هذا النظام في عام ٢٠١٧، من خلال المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي "Support to Parliamentary Development in Lebanon" وفي عام ٢٠١٩ من قبل مؤسسة وستمنستر للديمقراطية (WFD) (Dhaini, 2020).

تطبيق مجلس النوّاب اللّبناني على الهاتف «Lebanese National Assembly»:

تم استحداثه هذا البرنامج عام ٢٠١٧ بتمويل من UNDP، حيث تم تشكيل لجنة مؤلفة من قسم المعلوماتية وعدد من النوّاب بالتعاون مع برنامج الاتحاد الأوروبي لمجلس النوّاب ممثلاً بمديره الهولندي يوهان هومس (Dhaini, 2020)، وتم في هذه الفترة تطوير أنظمة المعلوماتية في مجلس النوّاب بشكل عام وتلبية احتياجات المجلس التقنية، وهو عبارة عن برنامج خاص بالنوّاب، ويمكن تحميله على أي هاتف من خلال برنامج (play store– apple store)، يقوم هذا البرنامج بإعلام النوّاب من خلال إشعارات بمعلومات مختلفة عن الجلسات النيابية والاجتماعات تصل على هواتفهم، كما يمكن لأي شخص الاطلاع على هذا البرنامج وتحميله على هاتفه الخاص (Kais, 2020)، ومن مميزات هذا البرنامج، قدرة النائب على الوصول إلى برنامج BTS عبر رابط خاص موجود في التطبيق.

نظام التصويت الإلكتروني "Voting System": ومنذ العام ٢٠٠٥، استحدث مجلس النّواب اللّبناني نظام تصويت إلكتروني حديث للغاية من الناحية التقنية، وقد تم تركيب الأجهزة الخاصة بهذا النظام وتشغيلها منذ ذلك الوقت في القاعة العامة لمجلس النواب (Hajjar, 2006)، ولكن المفارقة أنه لم يتم تفعيل عمل هذا النظام نتيجة عدة معوقات، منها أن الدستور اللّبناني نص في المادة (٣٦) على أن "تُدلي الآراء بالتصويت الشفوي أو بالوقوف والجلوس، إلا في في حالة نية إجراء الانتخابات، يتم التصويت بالاقتراع السري" (Constitution, 2018)، فضلًا عن معوقات قد تتعلق بالنيّة الجدية لبعض النوّاب باعتماد هذا الأسلوب الحديث من التصويت لما يترتب عليه من شفافية في النتائج.

مركز الوثائق: من ضمن المرافق التي تم استحداثها في المجلس هو مركز الوثائق، الذي تأسس بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي يزود مكتبة مجلس النواب بمجموعة من الوثائق والإتفاقيات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة (Tarheni, 2020)، هدفها الأساسي هو تأمين المراجع الدولية وإشراك المنظمات الدولية العاملة في لبنان من خلال تزويد المركز بالنشرات والتقارير للنواب وموظفي البرلمان للاستفادة منها في جميع الأمور المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والبيئة (Basheir, 2003).

مكتبة المجلس: يعود تاريخ تأسيس مكتبة مجلس النوّاب الحالية للعام ١٩٩٢، بتوجيه من دولة رئيس مجلس النوّاب الأستاذ نبيه برّي، قبل ذلك كان لدى مجلس النوّاب المكتبة الوطنية في قصر منصور والتي عانت ما عانته البلاد إبان الحرب الأهلية من دمار وسرقة. وفي العام ١٩٩٥ تم إعادة إحياء المكتبة حتى انتقلت إلى المبنى الجديد لمجلس النوّاب عام ١٩٩٩ منذ انطلاقة المكتبة تم دعمها بشكل كبير من قبل مؤسسات دولية وعربية، أهمها الجمعية البرلمانية الفرنسية، إضافة إلى جامعة New York Albany، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجلس النوّاب (Tarheni, 2020).

نظام التسجيل الرقمي "Digital recording system": في السنوات الماضية لعمل المجلس، كان يتم تسجيل محاضر جلسات اللّجان النيابية المجتمعة عبر كاسيت، ومن ثم يتم تفريغها على ورق من قبل موظف خاص يستلم الكاسيت من أمين السر، ليوقّع عليها رئيس اللّجنة بعد تفريغها. وفي العام ٢٠١٨ تم تحديث هذا النظام، وأصبحت جميع محاضر الجلسات متوفرة بنسخة إلكترونية بصيغة (- MP4 MP3)، يتم الإحتفاظ بها على السيرفر الأساسي للمجلس، ومن ثم يتم تفريغها ورقيًا

للأرشيف. طورت دائرة المعلومات في مجلس النواب بالتعاون مع المكتبة مشروعاً مشتركاً لربط قاعدة بيانات المكتبة بالموقع الإلكتروني لمجلس النواب، ليتمكن زوّار الموقع من الإطلاع على كل إصدارات وعناوين الكتب الموجودة.

الموقع الإلكتروني للبرلمان: يعتبر مجلس النوّاب اللّبناني من أوائل المؤسسات التشريعية في الوطن العربي التي أسست موقع إلكتروني حديث يُحاكي التكنولوجيا، ويعرض لتفاصيل ومستندات ووثائق موثقة بلغات مختلفة، تأسس الموقع الإلكتروني لمجلس النوّاب عام ١٩٩٧، بتمويل من USAID (Mirza, 2020)، وتابع تنفيذ المشروع جامعة New York Albany الأمريكية، عن طريق مكتب ممثل للجامعة في بيروت بإدارة الدكتور محمود بتلوني، كذلك ساهم في تنفيذ المشروع جامعة SUNY (State University Of New York) (Dhaini, 2020).

يحتوي موقع البرلمان الإلكتروني على معلومات عن مجلس النواب وتاريخه ورؤسائه المتعاقبين، كما يوفر نصوص إلكترونية لبعض التشريعات والقوانين للمهتمين بالاطلاع عليها، كما يحتوي الموقع على أنشطة رئيس مجلس النواب، وورش عمل وأنشطة نيابية مختلفة، بالإضافة إلى معلومات كاملة ومفصلة عن النظام الداخلي لمجلس النّواب وبعض الوثائق المهمة مثل اتفاق الطائف، وقوانين الانتخابات والدستور اللبناني (Maaloli, 2020).

أدوات جمع البيانات في الدراسة:

تستند البيانات الأولية التي تم جمعها في هذه الدراسة إلى البيانات الحالية التي تم جمعها من المقابلات التي جرت مع مسؤولين ومدراء أقسام ومدراء عامّين ومقابلات مع دائرة الموظفين وقسم الموارد البشرية ومصلحة المعلوماتية وبعض صانعي القرار في البرلمان، كذلك تم جمع البيانات الأولية من خلال استمارة استبيان تم توزيعها على موظفي المجلس، فضلاً عن البيانات الثانوية التي تم جمعها من مختلف الأوراق البحثية والمقالات والدراسات المتعلقة والمشابهة لهذا البحث.

وبحسب هذه الدراسة فقد تمثلت عينة البحث بعينة من النواب بلغ عددهم ٣٨ نائباً (٣٨/١٢٨) بالإضافة إلى ٦٢ من موظفي المجلس (٦٢/١١٩)، ما مجموعه (٢٤٧/ ١٠٠). تم ترميز وتحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS).

نتائج الدراسة:

تم توزيع استمارة الاستبيان عن بعد عن طريق تطبيق Google Form، حيث تم طرح ثمانية أسئلة كتبت باللغتين الإنجليزية والعربية لزيادة عدد المشاركين.

وبحسب التقرير السنوي المعد عن أعمال المديرية العامة لشؤون الجلسات واللجان النيابية، فقد بلغ عدد الجلسات النيابية حوالي ٢٤٩ جلسة في عام ٢٠١٨، بينما بلغ عمل اللجان النيابية خلال عام ٢٠١٩ إلى ٢٧٦ جلسة، مقابل ١٨٢ جلسة في عام ٢٠١٨، أي بزيادة قدرها ٣٤٪، فيما عقدت اللجان الفرعية حوالي ٤٣ جلسة، وسجّل العام ٢٠١٨ حوالي ٤٠ جلسة، فيما بلغ إجمالي عدد جلسات اللجان المختصة واللجان الفرعية المشتركة وورش العمل والندوات والاجتماعات ما يقارب ٤٣٢ جلسة (Ghannam, 2020).

من ناحية أخرى، سجل عمل اللجان النيابية خلال عام ٢٠٢٠ تراجعا مقارنة بعام ٢٠١٩، حيث بلغ عدد جلسات اللجان النيابية خلال العام ٢٠٢٠ نحو ١٧٤ جلسة، مقابل ٢٧٦ جلسة في عام ٢٠١٩، وانخفضت بنسبة ٣٤٪، فيما سجلت اللجان الفرعية أيضًا تقدمًا طفيفًا، حيث عقدت حوالي ٥٣ جلسة، بينما سجل عام

٢٠١٩ نحو ٤٣ جلسة (Ghannam, 2020).

بناءً على الدراسة التحليلية، فإن أعلى فئة عمرية للموظفين في مجلس النواب اللبناني هي ٥٠–٦٠ سنة (Q1) ونسبة الموظفين الذكور أكثر من الإناث (Q2) كما هو موضح في الشكل ١.

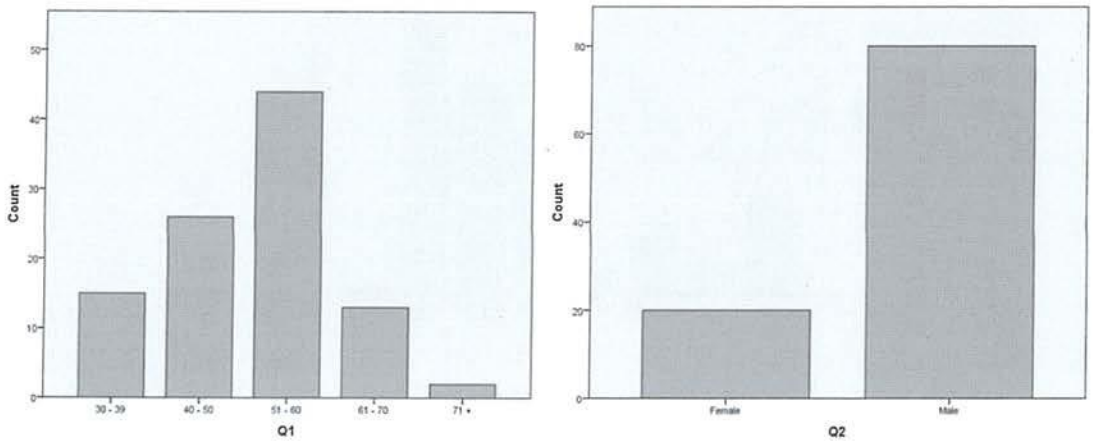

الشكل 1: النسبة المئوية لمتغيّري العمر والجنس

أظهرت النتائج أن ٤١٪ من عينة الدراسة تأثروا من كوفيد – ١٩ في عملهم كما هو موضح في الشكل ٢ (أ) ما يعني أن هذا الوباء كان له بعض التأثير في تغيير شكل العمل ونمطه في البرلمان اللّبناني، إلا أن ٣١٪ من العينة اعتبروا أن هذا الوباء أثر على ساعات عملهم فقط، في البرلمان كما هو مبين في الشكل ٢ (ب).

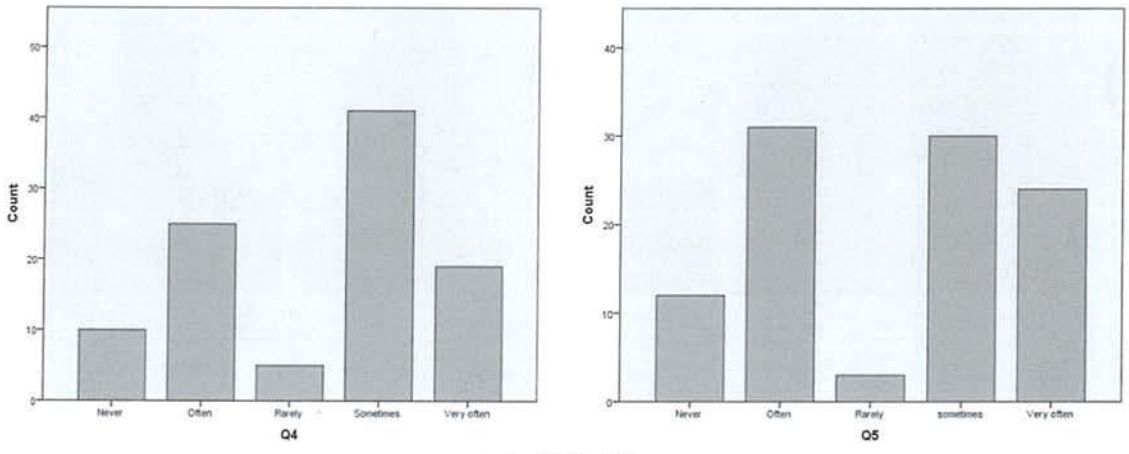

الشكل 2: تأثير العمل

يبدو أن البرلمان اتخذ إجراءات صارمة من حيث الحضور خلال فترة الحجر الصحي في ذروة انتشار جائحة COVID-19، حيث اعتمد ٣٢ ٪ (الشكل ٣) من الموظفين الذهاب إلى البرلمان ثلاثة أيام في الأسبوع، وانعقدت اجتماعات النواب في مبنى اليونسكو بسبب اتساع مساحته، ما يسمح بمسافة جيدة بينهم، وبسبب تضرر مبنى البرلمان جراء انفجار المرفأ في آب ٢٠٢٠، كما اعتمد البرلمان

حاجز البوابة الإلكترونية للتعقيم فضلاً على التشديد على موضوع التباعد وارتداء الكمامات والتعقيم و أخذ اللقاح بجرعاته الثلاثة لاحقًا.

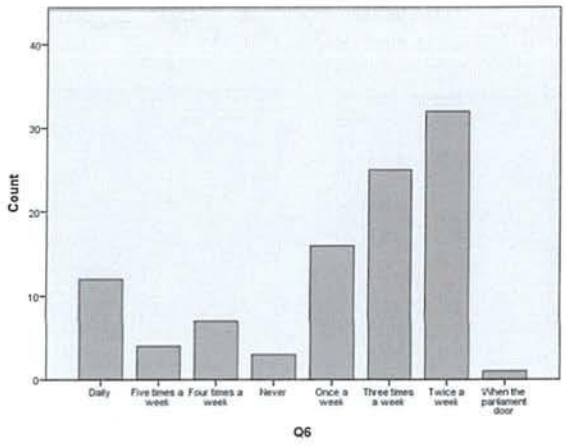

الشكل 3: الحضور الشخصي إلى العمل

أظهرت نتائج الدراسة أن ٣١٪ من الموظفين لم يعملوا عن بعد خلال فترة الحجر الصحي، واعتبر ٤٣٪ منهم أن مجلس النواب غير جاهز للعمل عن بعد تقنياً رغم توفر الإمكانيات والتطبيقات الرقمية الحديثة كما هو موضح في الشكل ٤ (Q7 - Q8).

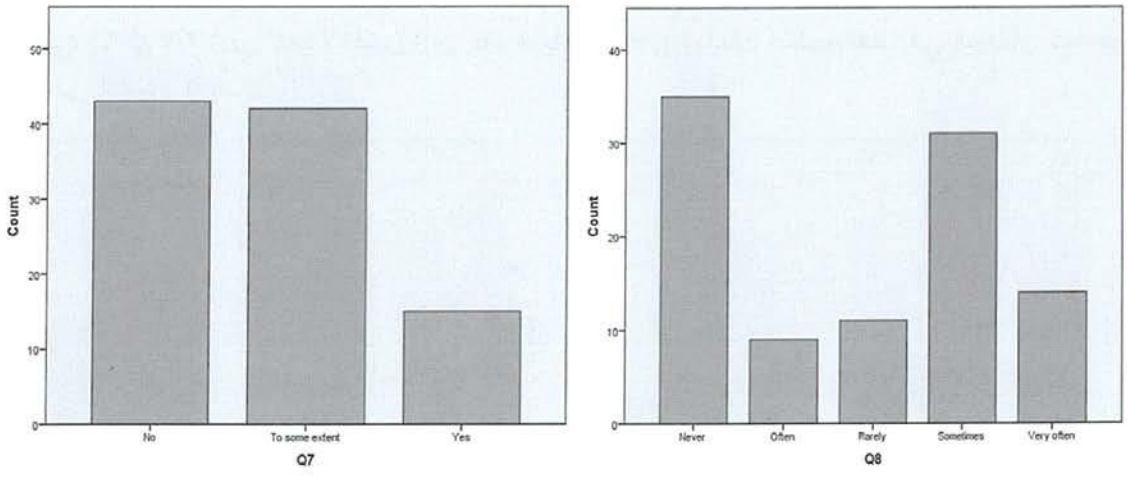

الشكل 4: العمل عن بُعد

على الرغم من توفر العديد من التطبيقات الرقمية وأدوات الاتصال للموظفين وأعضاء البرلمان، فقد اعتمد ٦١٪ من العينة على تطبيق WhatsApp لمتابعة عملهم، بينما فضّل ٤٣٪ التواصل عبر الهاتف، و٣٧٪ عبر البريد الإلكتروني، و٢٧٪ تعتمدو على تطبيق Zoom، ومع ذلك استخدم القليل منهم تطبيق الهاتف المحمول و موقع البرلمان كما هو موضح في الرسوم البيانية للشكلين ٥ و ٦ على التوالي (Q9 - Q10).

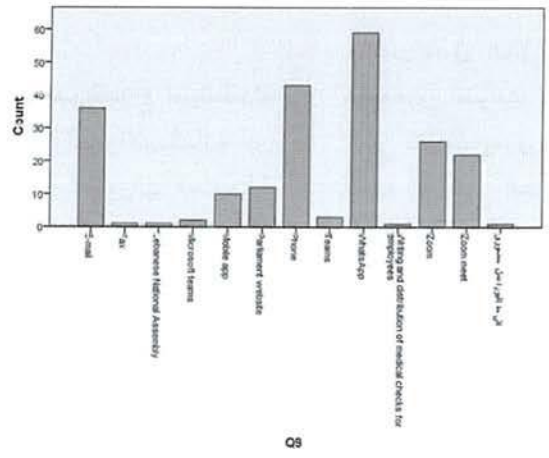

الشكل 5: التطبيقات الرقمية المستخدمة في العمل البرلماني

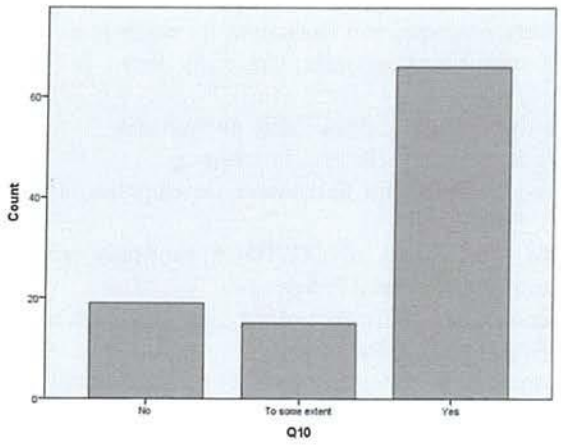

الشكل 6: إستخدام التطبيقات الرّقمية الخاصة بمجلس النوّاب

الخلاصة:

يبدو واضحا أن جائحة كوفيد-١٩ لم تؤثر على عمل البرلمان كوظيفة، بل استمر الموظفون في الحضور ولو بشكل متقطع من خلال الحضور يومين إلى ثلاثة أيام في الأسبوع، واستمرت جلسات البرلمان أو اجتماعاته عند الضرورة. ولكن الواضح هنا هو التغيير في وقت العمل وفي طريقة التواصل فيما بين الموظفين، حيث بدأ ٤٧٪ من الموظفين في استخدام التكنولوجيا بشكل أكبر خلال مدة الحجر الصحي.

معظم التطبيقات التي تم استخدامها من قبل موظفي البرلمان هي وسائل تواصل رقمية عامة ومتاحة لأي شخص، حيث أظهرت النتائج أن نسبة الموظفين الذين يستخدمون تطبيق what's App بلغ ٦١٪، ثم بلغ استخدام الهواتف من خلال الاتصالات العادية ٤٣٪، واعتمد ١٠٪ من الموظفين على استخدام تطبيقات خاصة بمجلس النوّاب مثل تطبيق الهاتف المحمول، وكذلك ٣٧٪ استخدموا البريد الإلكتروني، وبلغت نسبة مستخدي تكنولوجيا التواصل الرقمي بشكل عام إلى ٦٦٪ من الموظفين وقد أضطر ٤٤٪ من عينة الدراسة إلى تعلم استخدام هذه التطبيقات، وعلى الرغم من ذلك، فإن تجربة العمل عن بُعد لم ترضِ معظم الموظفين، حيث فضّل ٥٤٪ منهم العمل حضوريًا في البرلمان.

التوصيات:

من خلال البحث في موضوع استخدام التكنولوجيا في مجلس النوّاب والاستفادة من هذه التقنيات التي تواكب تطورات المرحلة خصوصًا في ظل جائحة كورونا التي يبدو أن تداعياتها سترافقنا إلى مدة طويلة الأمد، توصي الدراسة بضرورة تدريب الموظفين في مجلس النوّاب بشكل عام على استخدام أدوات التواصل الرقمي الخاصة بالمجلس، وتفعيل العمل والتواصل عبر البريد الإلكتروني الخاص بمجلس النوّاب، فضلًا عن التطبيقات الرقمية التي تسهل عمل النوّاب في عملهم التشريعي، كما توصي الدراسة بأهمية إجراء بحوث ودراسات تطبيقية مع موظفي المجلس، يمكن من خلالها معرفة مدى قدرتهم على مواكبة التطورات الرقمية ومعرفة نقاط القوة والضعف والعمل على معالجتها.

References

Basheir, I. (2003). Media and Parliamentary Decision Making. (p. 123). Beirut: Lebanese Parliament and Parliamentary Dialogue Forum

Beauregard, T. B. (2019). Telework outcomes and facilitators for employees. The Cambridge Handbook of Technology and Employee Behavior, Cambridge University Press, 511-543. Retrieved from https://eprints.bbk.ac.uk/28079/

Constitution, L. (2018). Lebanese Constitution. Beirut: Zain publications.

Dhaini, B. (2020, November 09). BTS System. (B. Issa, Interviewer)

Dhaoui, I. (2020, November). E-government for Sustainable Development in MENA Countries. Economic Research Forum (ERF).

Diab-Bahman, R. &.-E. (2020). The impact of COVID-19 pandemic on conventional work settings. International Journal of Sociology and Social Policy.

Ghannam, R. (2020). Annual report The performance of the General Directorate for Parliamentary Sessions and Committees Affairs. Beirut: Lebanese Parliament.

Hajjar, M. D. (2006). An e-voting system for Lebanese elections. Journal of Theoretical and Applied Information Technology, 2(1), 21-29.

Kais, R. (2020, October 17). Lebanese National Assembly. (B. Issa, Interviewer)

Kaushik, M., & Guleria, N. (2020). The Impact of Pandemic COVID -19 in Workplace. European Journal of Business and Management, 12(15). Retrieved from www.iiste.org

Kaushik, M., & Guleria, N. (2020). The impact of pandemic COVID-19 in workplace. European Journal of Business and Management, 12(15), 1-10.

Maaloli, D. (2020, November 25). web sit. (B. Issa, Interviewer)

Mirza, Z. (2020). Policy Making and the Lebanese Parliament. Beirut - London: AUB & Westminster foundation.

Moawad, S. (2020, October 26). BTS System. (B. Issa, Interviewer)

Ndou.V. (2004). E-Government for developing countries: opportunities and challenges. The electronic journal of information systems in developing countries, 18(1), 1-24.

Nilles, J. C. (1976). The Telecommunications-Transportation Tradeoff. John Wiley and Sons, Chichester.

Rocha, C. a. (2018). O teletrabalho: conceituação e questões Para analise. Cadernos Ebape.Br, 16(1), 152-162.

Tarheni, A. (2020, October 26). library. (B. Issa, Interviewer)

Tavares, F. S. (2020). Teleworking in Portuguese communities during the COVID-19 pandemic. Journal of Enterprising Communities: People and Places in the Global Economy.

UN. (2020). The Impact of COVID-19 on the Arab Region: An Opportunity to. United Nations

Van Bavel, J. J. (2020). Using social and behavioural science to support COVID-19 pandemic response. Nature human behaviour, 4(5), 460-471.

WDR. (2016). Digital Dividends. Washington DC: World Bank Development Report.

WHO. (2020). Coronavirus disease (COVID-19) pandemic. World Health Organization. Retrieved from https://